• العدد ٢٠٧ يناير ٢٠١٧ •

السياسة الدولية

بعد الانتخابات الأمريكية

- صعود النخبة يمينا .. وتمرد صامت يسارا — د. منار الشوربجى
- ترامب والشرق الأوسط .. حدود التغير — د. أحمد سيد أحمد
- مستقبل الحرب الباردة الجديدة — سفير د. السيد أمين شلبى
- "ترامبية" و"بوتينية" .. خطر يجتاح العالم — د. وحيد عبدالمجيد

مأساة اللاجئين .. فى عالم يفقد إنسانيته (ملف العدد)

- الالتزامات القانونية الدولية تجاه اللاجئين — د. هالة الرشيدى
- منظمات المجتمع المدنى .. وأزمات اللجوء السورى — مروة صبحى منتصر
- إلى متى تبقى مأساة اللاجئين بلا حل؟ — أبو بكر الدسوقى

٢٠٧

ملحق "اتجاهات نظرية"
توسع الأمن
د. خالد حنفى (محرر)

ملحق "تحولات استراتيجية"
القطب الصينى ؟
مالك عونى (محرر)

01317
6 221121 001699

"ترامبية" و"بوتينية" .. نزعات شعبوية تجتاح العالم وتهدّده

د. وحيد عبدالمجيد

لا يثير فوز دونالد ترامب فى انتخابات الرئاسة الأمريكية استغرابا إلا عندما نعزله عن تدهور يزداد فى العالم، منذ سنوات، نتيجة تراكمات حدثت فى العقود الماضية، وأدت إلى انكماش تدريجى فى ثقافة الحرية، والحق، والعدل، والمساواة، والكرامة.

كما تراجعت الديمقراطية، بعد أن كانت قد حققت انتشارا لا بأس به، أمام زحف نزعات شعبوية متخلفة تفتح أبواب السلطة أمام تيارات وشخصيات، إما معادية لثقافة الحرية، والحق، والمساواة، أو غير منسجمة معها، فى عدد متزايد من بلاد العالم، ولأسباب مختلفة فى كل منها.

وليس فوز ترامب فى انتخابات الرئاسة الأمريكية إلا امتدادا لهذه الظاهرة. ولكن جديده أنه يحدث للمرة الأولى فى دولة ديمقراطية لم تعرف فى تاريخها القصير الطغيان الذى ساد العالم، على مر تاريخه الطويل، بأشكال مختلفة، وما أنتجه من ثقافات لا يزال بعضها مستعصيا على التغير.

فوجئ كثيرون فى العالم حين أخذت نتائج الانتخابات تعلن فى ولاية إثر أخرى، منذ مساء ٨ نوفمبر ٢٠١٦ بالتوقيت الأمريكى، وفجر اليوم التالى بتوقيتنا، عندما وجدوا أن المساحات الملونة باللون الأحمر، الذى يرمز إلى مناطق فوز الجمهوريين، تزداد وتفوق ما توقعوه.

بدا اللون الأحمر قانيا هذه المرة، وكأنه لون الدماء التى تسفك فى مناطق عدة، وبلاد مختلفة، ولكن أكثرها يسال فى الشرق الأوسط، وخصوصا فى سوريا التى يجرب فى شعبها أحدث أساليب القتل، والتهجير، والتشريد، والتجويع، على مرأى ومسمع من عالم فقد فى العامين الأخيرين ما بقى من إنسانيته، ومنظمات دولية عاجزة يستغيث بعضها، ويصرخ بعض ثان، ويتواطأ قليل منها.

ولذلك، بدا اللون الأحمر على الخريطة الانتخابية فى الولايات المتحدة مختلفا بشكل ما، لأن مرشح الحزب الجمهورى هذه المرة لم يأت من داخله، ولا حتى من أكثر أجنحته تشددا، بل وفد إليه حاملا فى خطابه مزيدا من التطرف الذى يحيى مواقف عنصرية استعلائية، كانت قد توارت فى العقود الأخيرة، وإن لم تختف تماما.

كان آخر ظهور قوى لتلك المواقف فى انتخابات ١٩٦٤، حين خسر المرشح الجمهورى بارى جولد ووتر الانتخابات الرئاسية أمام ليندون جونسون، بعد أن أطاح بمن عرفوا بـ "جمهوريى روكفلر" المعتدلين فى الحملة التمهيدية للحزب.

وكانت تلك هى المرة الأولى التى يصل فيها مرشح من الجناح الأكثر تشددا فى الحزب الجمهورى إلى الحملة النهائية، مستغلا تصاعد الحرب الباردة الدولية حينئذ، والزخم الذى أحدثته هجمة السيناتور جون ماكارثى ضد المثقفين والمبدعين، بل ضد كل ما هو جميل وراق فى الولايات المتحدة، بدعوى "خيانة الوطن"، وعدم الاصطفاف فى مواجهة العدو السوفيتى.

حقق جولد ووتر عام ١٩٦٤ ما فشل فيه أقرانه، منذ أن هزم روبرت تافت فى الانتخابات التمهيدية للحزب الجمهورى عام ١٩٤٠، ولم ينل ترشيحه. ولكن هزيمة جولد ووتر أمام جونسون كانت بداية ضمور هذا التيار، الذى أحياه دونالد ترامب، مستغلا الجمود الذى آل إليه النظام الديمقراطى فى الولايات المتحدة، كما فى الدول الأوروبية الغربية، والاضطراب والتوتر اللذين يسودان عالما يزحف عليه الظلام، فى ظل إطفاء الأنوار التى بدأت تسطع فيه قبل نحو قرنين منذ عصر التنوير.

فقد أخذت رياح النزعات الشعبوية تهب على أوروبا الغربية الديمقراطية، عبر أحزاب قومية متطرفة، ازداد نفوذها، وكسبت مساحات جديدة، فى الوقت الذى انتشرت فيه هذه النزعات فى ثلاثة أنواع أخرى من البلاد. يشمل النوع الأول بلادا لم تعرف بعد طريقها إلى الديمقراطية، ويضم الثانى بلادا بدا أنها وُضعت على هذا الطريق، قبل أكثر من ربع قرن، قبل أن يتضح أنه مجرد "وصلة" بين الشمولية اللينينية، والشعبوية البوتينية. أما النوع الثالث، فهو البلاد التى أُجهض ربيعها قبل أن يبدأ، وأُغلق الطريق الديمقراطى أمام معظمها لفترة أخرى.

وبعد أن أصبحت روسيا البوتينية "ملهمة" لبلاد فى جوارها، أو بالقرب منها كانت تدور فى فلكها فى عصرها السوفيتى، مثل المجر، وبولندا، وسلوفاكيا، ومقدونيا، وبلغاريا، ومولدافيا، كما فى بلاد عدة فى مناطق أخرى، من بينها الشرق الأوسط، ربما يكون وصول ترامب إلى الرئاسة الأمريكية بداية نمط آخر للشعبوية فى بلاد أوروبية غربية عريقة فى ديمقراطيتها، بدءا بفرنسا التى تتجه الأنظار إلى انتخاباتها الرئاسية التى ستجرى فى أبريل ومايو ٢٠١٧، حيث تسعى مارى لوبن، زعيمة حزب الجبهة الوطنية القومى المتطرف، إلى تحقيق ما لن يكون مفاجئا، إذا فازت، ليلحق الإليزيه بالبيت الأبيض فى محنته التى بدأت قبل ترامب، ومهدت الطريق أمامه. وحتى إذا فاز منافسها الرئيسى، فرانسوا فيون، فلن يختلف الوضع فى جوهره. فليس فيون إلا نسخة مخففة، أو قل أقل سفورا، أو ربما أكثر قدرة على الإيحاء بأنه أقل تطرفا من لوبن. ولذلك، ربما يكون فوز لوبن أفضل من زاوية وضع الرأى العام الفرنسى أمام حقيقة ما سيترتب على ازدياد ميل قطاعات واسعة فيه إلى "التدمير الذاتى"، اعتقادا فى أنه "تدمير" للطبقة السياسية التقليدية التى فاض كيل هذه القطاعات من جمودها وفشلها.

ولذلك، فمن بين أسباب عدة لهذا التدهور المريع، ينبغى أن نتأمل مليا ما ترتب على الجمود الذى أصاب النظام الديمقراطى فى معاقله الغربية، وأدى إلى انتهاج سياسات بائسة، داخليا وخارجيا، وأفقد الديمقراطية فاعليتها، ومن ثم جاذبيتها، إلى حد أن بعض أنصارها أخذ يشك فى جدواها، ويسأل عما إذا كان لصانعى الطغيان، ومسوغيه، وعبيده منطق فى هجومهم عليها أم لا.

أولا- أزمة النظام الديمقراطى فى أوروبا وأمريكا وتداعياتها:

لم يكن فرانسيس فوكوياما أول من قدم تحليلا لأزمة النظام السياسى الأمريكى فى كتابه الصادر عام ٢٠١٤ تحت عنوان "النظام السياسى والأفول السياسى".

فقد سبقه كثر فى الولايات المتحدة، كما فى بلاد أخرى. ولكن ذيوع صيت فوكوياما لفت انتباه من لم يكن منتبها إلى هذه الأزمة، فيما عدا النخب السياسية التقليدية فى النظم الديمقراطية المأزومة، لأنها تجمدت مع هذه النظم، وأصاب الجمود عقولها، فلم تعد قادرة على استيعاب ما يحدث حولها. وقد تابع العالم هذا الجمود بتفصيل مدهش، مجسدا فى حملة المرشحة الديمقراطية لانتخابات الرئاسة الأمريكية الأخيرة هيلارى كلينتون. لم يدرك منظمو هذه الحملة تحولات اجتماعية كبيرة حدثت فى بعض ولايات كانت ديمقراطية تقليديا، فصارت هدفا سهلا لمنافسها الذى لعب على أوتار معاناة ضحايا السياسات الناتجة عن جمود النظام الأمريكى، وتيبسه، والتداعيات السلبية للعولمة، التى هيمن المستفيدون منها على هذا النظام.

والحال أن الأعراض التى شخصها فوكوياما لأزمة النظام السياسى الأمريكى شائعة فى الدول الغربية الديمقراطية، منذ سنوات طويلة، مثل عجز الأحزاب والمؤسسات السياسية التقليدية عن تجديد خطاباتها التى انحسرت الفروق بينها، فصارت متقاربة، ورتيبة، وخالية من الرؤى الملهمة التى تخلق حيوية فى المجتمع، وعاجزة عن ضخ دماء جديدة، وتطوير آليات التجنيد، واختيار المستويات القيادية فيها، الأمر الذى أدى إلى إعادة تدوير نخب محدودة، لم يعد لديها ما تقدمه.

ولذلك، تراجعت معدلات المشاركة فى الانتخابات، وأدت إلى أزمة فى التمثيل، عبرت عنها حركات اجتماعية غاضبة فى شعارات مثل "نستطيع الاقتراع، ولكننا لا نملك الصوت". كما تنخفض أعداد الملتحقين بالأحزاب، إذ وصلت فى العقد الماضى إلى أدنى معدلاتها، خلال نصف القرن الأخير، كما يتضح فى دراسة أجراها الأيرلندى بيترميل على ١٣ دولة أوروبية فى كتابه الصادر ٢٠١٣ (حكم فى الفراغ Ruling the Void).

ويقترن هذا الجمود بشيوع خطاب يستهدف تحويل تلاشى الحدود بين اليمين واليسار إلى إجماع ديمقراطى وسطى فى مجتمع مستقر. ويدل هذا الخطاب على أن النموذج الغربى بلغ نهاية مرحلة بدون أن يجد طريقا إلى مرحلة جديدة فى تطوره، فأصبحت التعددية التى تميزه على غيره مهددة بفعل تداعيات الجمود، الأمر الذى يشجع القوى القومية المتطرفة على أن تحاول فتح طريق آخر.

وتسعى هذه القوى إلى التمدد فى المساحات التى فرّغها الجمود من السياسة، بعد أن تحولت من نشاط يشارك فيه معظم الناس إلى مشهد يتفرج عليه كثير منهم. كما تزداد فرصها بسبب إخفاق الحركات الاجتماعية، ذات التوجهات اليسارية، فى ملء الفراغ، إذ ينحسر بعضها بعد فترة وجيزة، ويحتوى بعضها الآخر فى أطر حزبية تتجه إلى التكيف مع المنظومة الجامدة.

ورغم سلامة التحليل الذى يذهب إلى أن حالة الجمود لا تزال أقوى من ديناميكية الحركات الاجتماعية، فينبغى الانتباه إلى نقطة الضعف الرئيسية فى كثير منها، وهى أنها تعرف ما لا تريده أكثر مما تدرك ما ترغب فيه، فضلا عن أن الميل اليسارى لمعظمها يتسم بتوجهات شعبوية فى بعضها. وتظهر هذه

التوجهات فى شعارات من نوع "نحن الـ ٩٩ فى المئة". ولذلك، أصبح القوميون المتطرفون أكثر قدرة على ملء الفراغ الناتج عن الجمود، ولكن فى ظروف مختلفة، وبأشكال متباينة عما حدث فى عشرينيات القرن العشرين، وثلاثينياته.

المذابح التى تعرضوا لها بطائرات، وقاذفات، وبراميل متفجرة صبت ما لا يحصى من القذائف، وكتل النار عليهم.

فقد استخدمت هذه الحكومات، والإدارة الأمريكية، الإرهاب

الشعبوية

تعبر الشعبوية Populism عن حالات سياسية غوغائية مختلفة تنتج غالبا عن تفاقم الأزمة، سواء فى نظام الحكم، أو فى المجتمع، أو فى كليهما، ولا ترتبط بمرجعية معينة، أو خلفية فكرية محددة. وربما يكون أكثر ما يجمعها على المستوى السياسى أنها تعمد إلى استثارة مشاعر وطنية أو قومية متضخمة، وتعتمد على تدين احتفالى يستخدم لأغراض سياسية، أهمها تقييد حرية الإبداع والتعبير، وتستدعى قيما تقليدية سابقة على العصر الحديث.

كما أنها تأخذ فى نمطها التقليدى أشكالا مختلفة، يتباين مستوى الاستبداد السلطوى فيها من حالة إلى أخرى. ولكن امتدادها إلى دول ديمقراطية يؤدى إلى تبلور شكل جديد يختلف عن الأشكال المعروفة فى الأنماط التقليدية للشعبوية التى لا تقتصر على النمطين المنتشرين فى الغرب الآن، ويوجد تداخل بينهما فى بعض الأحيان، وهما الشعبوية التى تستهوى فئات أصابتها العولمة بخسائر مباشرة، تسببت فى إثارة قلقها وخشيتها من المستقبل، والشعبوية التى تقوم على معاداة نخب ديمقراطية تؤمن بالتنوع الثقافى، لأنها تحول دون تحقق فكرة الشعب الواحد الموحد المتجانس، والنقى عرقيا فى بعض الحالات.

ونجد هذا المعنى المعبر عن توحيد الشعب قسريا فى معظم أنماط الشعبوية، لأنها تقوم فى مجملها على إنكار التعدد، والتنوع، والاختلاف، ومحاولة اختزال الشعب فى كتلة واحدة صماء، والسعى إلى دمجه فى إرادة علوية، وتصور وجود علاقة مباشرة تربط أفراده بالسلطة المعبرة عن هذه الإرادة، والمجسدة فى حاكم فرد، بعيدا عن المؤسسات الوسيطة التى يضيق بها النظام الشعبوى عادة، ويعدّها زوائد لا حاجة لها، سواء كانت أحزابا، أو جمعيات، أو منظمات غير حكومية، أو نقابات، أو جماعات اجتماعية. ولذلك، تغلق الشعبوية المجال العام أمام المنظمات الوسيطة، وتحاول أن تحاصرها، وتضعفها، ولكنها لا تلغيها، بخلاف الشمولية التى تحظر وجود الأحزاب بصفة خاصة.

والشعب، فى النزعة الشعبوية، لا يتكون من مواطنين أحرار، ومتساوين، ولا يعد مصدرا للسيادة التى تنتزعها منه السلطة، بغض النظر عن أى نصوص دستورية فى هذا المجال. وما الشعب إلا رعايا يحتاجون إلى راع يعتمد على دغدغة عواطفهم، ومخاوفهم، ويصطفون وراءه دائما.

وتنطوى الشعبوية، فى بعض تجلياتها الأكثر استبدادا، على أبوية سياسية ومجتمعية، إذ يقدم رأس نظام الحكم الشعبوى نفسه بوصفه أبا للشعب، وليس بصفته مسئولا منتخبا يخضع أداؤه للمراقبة، والمساءلة، والمحاسبة.

ولذلك، سيكون وجود رئيس ذى ميل شعبوى فى قمة السلطة فى دولة ديمقراطية كبيرة، مثل الولايات المتحدة، فرصة لمتابعة كيفية تشكل الشعبوية، والطريقة التى تعمل بها فى مثل هذا النوع من الدول التى توجد فيها ثقافة ديمقراطية قوية. ولكن الاختبار الذى ينطوى على دلالة أكثر وضوحا فى هذا المجال قد يكون فى فرنسا، فى حالة فوز مارى لوبى فى انتخابات أبريل - مايو ٢٠١٧ الرئاسية، لأنها تقود حزبا شعبويا بكل معنى الكلمة، بخلاف ترامب الذى صعد بالمخالفة لتفضيلات الكثير من قادة الحزب الجمهورى الأمريكى.

وربما يكون تنامى الإرهاب قد أسهم فى تعميق أزمة النظام الديمقراطى الغربى، لأنه أتاح ذريعة لتفسير التراجع عن قيم إنسانية جوهرية، لا تقوم لهذا النظام قائمة إذا أصابها الوهن، أو التهميش. وقد رأينا كيف استخدمت حكومات أوروبية خطر الإرهاب لتسويغ إغلاق حدود بلادها أمام مهاجرين، مهددة حياتهم، يبحثون عن مأوى خارج منطقة، صارت قيمة الإنسان فيها أرخص من ثمن طلقة تقتله. تخلى معظم هذه الحكومات عن أحد أهم المقومات الإنسانية للنموذج الديمقراطى، عندما أغلقت حدودها أمام المهاجرين، وهى التى لا تحرك ساكنا فى مواجهة

ذريعة للتخلى عن مواقف تبنتها فى شأن الأزمة السورية، وتجاهلت جرائم ضد الإنسانية لا سابقة لها فى تاريخ الحروب الداخلية، والحروب بالوكالة فى العصر الحديث.

كما استسلم كثير منها لضغوط أحزاب قومية متطرفة، متعددة الاتجاهات، وليست كلها يمينية، نفخت فى خطر الإرهاب سعيا إلى تحويل خوف الناخب منه إلى "فوبيا"، أملا فى حصولها على صوته.

غير أن هذا الإرهاب الذى يُتذرع به ليس عاملا رئيسيا فى

الأزمة التى تواجه أنظمة الحكم الغربية، والنموذج الديمقراطى الذى تقوم عليه، بخلاف ما يزعم بعض مؤسساتها وأحزابها التى تتحدث عن الإرهاب فى المرحلة الراهنة أكثر من أى شىء آخر، ومن أى وقت مضى. فالأزمة سابقة على بلوغ خطر الإرهاب مستواه الراهن، إذ تعود بداياتها الأولى إلى أكثر من عقدين على الأقل. فقد تراكمت، منذ منتصف التسعينيات اختلالات داخلية أسهم الإرهاب فى تغذيتها، ولكنه لم يصنعها.

وتعود هذه الاختلالات إلى جمود يصيب النظام الديمقراطى فى بعض المراحل، ويضعف قدرته على معالجة الأزمات. وليست هذه هى المرة الأولى التى تصاب فيها أنظمة ديمقراطية غربية بالجمود. ولكن آثار الجمود فى المرحلة الراهنة لا تزال أقل فداحة مما ترتب على مثله فى النصف الأول من القرن العشرين، وأدى إلى صعود الفاشية، والنازية، وأنتج حربا مدمرة فى عام ١٩٣٩. غير أن استمرار الجمود الراهن، مصحوبا بتداعيات الإرهاب، يمكن أن يقود إلى كارثة عالمية أخرى.

إطفاء أنوار الديمقراطية مقدمة لكارثة عالمية:

ربما يكون الإحباط الناتج عن تداعيات أزمة النظام الديمقراطى فى معاقله الغربية، وما يقترن بها من إطفاء أنوار العقل، قبل أن تسطع فى مناطق كثيرة محرومة منها حتى اليوم، مقدمة لكارثة تنتظر العالم، إذا استمر هذا التحول، ولم يستطع البشر إنقاذ إنسانيتهم.

وفى ظل هذا الإحباط، يجد بعض من يستهويهم الاستبداد، لأنه يمكن من إصدار قرارات سريعة وحاسمة، ويحفظ الأمن والاستقرار، أجواء مناسبة للمقارنة بين ما يعدّونه تمددا روسيا، فى ظل نظام سياسى مستبد، وانكفاء أمريكيا يرجعونه إلى النظام الديمقراطى المأزوم.

وأعطت حملة الانتخابات الرئاسية الأمريكية الأخيرة لأمثال هؤلاء مادة كثيفة ربطوها بالأزمة التى يمر بها النظام الديمقراطى فى معقله الغربى عموما، لكى يبدو السعى إلى مثله كأنه عبث لا طائل منه. وهم إذ يتحدثون عن أزمة النظام الديمقراطى فى الولايات المتحدة، إنما يقصدون أن العملية السياسية التنافسية الحرة تنتج أزمات لا حاجة إلى مثلها فى بلاد يرون أنها تحتاج إلى غير هذه العملية.

وهكذا، لم يتعرض النظام الديمقراطى، منذ أن عرفه العالم، لمثل هذا الطعن فى مقوماته الأساسية، رغم كثرة أزماته فى مختلف البلاد التى حققت تقدمها فى ظله. ولم يحدث، فى أى وقت مضى، أن اهتزت الفكرة الديمقراطية فى العالم إلى حد أن يشك بعض أنصارها فيما كانوا يرونه النظام السياسى الأفضل، أو الأقل سوءا، وفق الزعيم البريطانى الراحل ونستون تشرشل، لأنه يتيح فرصا للاختيار بين بدائل متعددة، ويضمن آليات لمراقبة السلطة المنتخبة، ومساءلتها، ومحاسبتها، ويوفر إمكانات لمراجعة سياساتها، ومعالجة أخطائها، بل لتصحيح اختيارات من انتخبوها، إذا لم تحسن إدارة الشأن العام، مادامت هناك انتخابات تالية معلوم موعدها.

ولعل أخطر ما فى هذا التطور هو الانتقال من نقد أوجه القصور المعروفة فى النظام الديمقراطى إلى تفضيل نظام استبدادى، عبر مقارنة فى غير موضعها بين السياسة الهجومية التى تتبعها روسيا، منذ أكثر من عامين، وخصوصا فى الشرق الأوسط، والانكفاء الأمريكى أمامها. فالمقارنة بين حالتين، أيا تكونان، لا تصح منهجيا إذا اعتمدت على اجتزاء، أو انتقاء، أو عزل عن السياق. وهذا هو مصدر الخلل الأول فى حصر المقارنة بين روسيا وأمريكا فى السياسة الخارجية، بل فى جانب منها، لخلق صورة توحى بأن الأولى أكثر حيوية وإنجازا من الثانية فى مختلف المجالات. أما المصدر الثانى للخلل فى هذه المقارنة، فهو الربط المصنوع، وليس المتعسف فقط، بين السياسة الخارجية لكل من الدولتين، والنظام السياسى فيهما، حتى إذا صح أن هذه السياسة تتسم فى الحالة الروسية بحيوية لا سابقة لها، منذ نحو أربعة عقود، فيما تبدو فى الحالة الأمريكية متراجعة ومنكفئة للمرة الأولى، منذ الحرب العالمية الثانية.

ولكى تصح المقارنة، ينبغى أن تشمل أداء النظام السياسى فى مختلف المجالات التى تشكل ما أصبح يعرف بـ "القوة الشاملة للدولة"، وفى مقدمها حجم التراكم المعرفى، وتطوير التكنولوجيا، والإمكانات الاقتصادية، فضلا عن العسكرية.

ويمكن الإشارة إلى خلل ثالث فى المقارنة التى يقفز أصحابها إلى استنتاج عدم أفضلية النظام الديمقراطى، وهو أن أزمته الراهنة فى الولايات المتحدة وغيرها ليست الأولى من نوعها، منذ أن عرفه العالم. وهذه أزمة جمود أو ركود تحدث عندما تضعف قدرة النظام الديمقراطى على تجديد نفسه، وتوسيع نطاق تفاعلاته لتستوعب المستجدات أجيالا، وأفكارا، وأنماط حياة، وغيرها. وهى لا تختلف فى جوهرها عن أزمات الركود الاقتصادى التى تتكرر بدورها فى أكبر الاقتصادات، وأكثرها قوة فى العالم.

ورغم أن الحملة الانتخابية الأمريكية الأخيرة هى الأسوأ فى تاريخ الانتخابات الأمريكية، تظل حرية الناخبين فى الاختيار بين مرشحين اثنين أو أكثر أفضل من فرض مرشح واحد عليهم، رسميا أو فعليا، واضطرارهم إلى تصديق أنه لا بديل عنه، ولا مثيل له، أو الانصراف بعيدا عن الشأن العام، والتقوقع حول الذات، أو تحمل أثمان باهظة، فى حالة رفضه أو نقده.

صحيح أن الاختيار فى هذه الانتخابات كان بين سيئ وأسوأ. غير أن إدراك كثير من الناخبين ذلك لا يقارن بعدم السماح لنظرائهم فى النظم الاستبدادية حتى بتقييم المرشح الذى لا بديل عنه.

ولذلك، ينبغى أن تشمل المقارنة بين النظامين الديمقراطى والاستبدادى قدرة كل منهما على الاستمرار، وتجنب الانهيار.

وحين تجرى هذه المقارنة، وفق الأصول المنهجية، ينبغى استحضار كيف انهارت الدولة السوفيتية، وليس النظام الاستبدادى فيها فقط، وكيف اندلعت حروب طاحنة فى مثيلتها اليوغوسلافية، إثر تفككها، رغم ملايين الصفحات التى كتبت عن فضائل الاستقرار المعتمد على القهر فى كل منهما.

وعندما نستحضر دروس التاريخ التى كثيرا ما تغيب، أو تغيب، فى لحظات التحولات الدراماتيكية، نجد بينها درسا، ملخصه أن النظام الديمقراطى قابل للإصلاح مهما يشتد جموده، بخلاف النظام الاستبدادى، مهما تَبْدُ جاذبيته لبعض الناس فى مثل هذه اللحظات.

"الترامبية" و"البوتينية" بين الوئام والصدام:

من أهم مثالب النظام الاستبدادى، فضلا عن ذلك، وارتباطا به، وامتدادا له، أن القرار السياسى يتركز فى النهاية بين يدى فرد قد يصبح خطرا على العالم، كما على بلده، بمقدار ما يقترن صعوده بالنفخ فى روح قومية لخلق تعبئة شعبية حول سلطته، دون أن يدرك تبعات تجاوز مدى معين فى هذا المجال، والعواقب التى يمكن أن تترتب عليه.

ورغم أن خطاب ترامب عن استعادة عظمة أمريكا لم يكن محوريا فى حملته الانتخابية، وفى خطابه، خلال الأسابيع القليلة التالية لها، حتى كتابة هذه الافتتاحية، فمن أصعب الأمور توقع ما يمكن أن يفعله رئيس من هذا النوع الذى يستعصى على التوقعات.

ولكن الأرجح أن البنية السياسية، والاجتماعية، والثقافية المتنوعة فى الولايات المتحدة ستكبح جماحه، إذا أعطى مسألة الروح القومية مساحة جوهرية فى خطابه وسياسته، بخلاف الأجواء التى أتاحت للرئيس الروسى فلاديمير بوتين أن يذهب إلى أبعد مدى فى هذا المجال.

كما أن ترامب سيواجه صعوبات كبيرة، فى حالة سعيه إلى إقامة ديكتاتورية أغلبية تنسجم مع شخصيته، واعتمادا على سيطرة الجمهوريين على مجلسى الكونجرس، لأن نسبة لا بأس بها منهم، يصعب تحديدها الآن، لا تشاركه كل توجهاته التى عبر عنها فى حملته الانتخابية، فضلا عن أن الثقافة الديمقراطية فى المجتمع الأمريكى لا تزال قوية، وأن تفوق النزعة الشعبوية عليها ليس إلا مرحلة عابرة لن تستمر طويلا.

وسيكون هذا فرقا ثانيا بين الشعبوية "الترامبية"، والشعبوية "البوتينية" اللتين يترقب العالم اليوم كيف ستكون العلاقة بينهما، وهل ستتجه إلى مزيد من الوئام، إذا تبنى ترامب سياسة أكثر قبولا بالمنهج الروسى فى سوريا، أم إلى مزيد من الصدام، إذا وجد أن استعراض روسيا عضلاتها يتعارض مع ما تعهد به حول استعادة عظمة الولايات المتحدة.

وفى كل الأحوال، نتوقع أن يزداد الظلام انتشارا فى العالم لفترة يصعب تحديدها، ولكنها لن تكون طويلة، وأن تنتعش النزعة الشعبوية التى غذاها فوز ترامب فى الانتخابات الأمريكية، ويتنامى الميل إلى الإتجار بشعارات وطنية أو قومية فارغة من المحتوى، وترويج الكراهية والبغضاء، وصنع فزاعات لتخويف الناس، واللعب على أوتار الغرائز التى يحركها خوفهم، لكى يدخل فى روعهم أن لا أمن إلا عبر التخلى عن حريتهم وكرامتهم. كما سنجد توسعا فى التفكير التآمرى، وصورا جديدة له أكثر بساطة، وسذاجة، وابتعادا عن الوقع، وإنكارا له، وأساليب أكثر ميلا إلى الضحالة، والشطط، والفظاظة فى التعبير عنه، ووسائل أكثر احترافا للكذب، والتضليل، والخداع، انطلاقا من أحد مقومات الشعبوية فى معظم أشكالها، وهو أن التلاعب بالعقول يعد أعلى مراتب المهارة السياسية، وأن فى الإمكان تزييف وعى الناس لأطول وقت، عبر وعود والتزامات تذهب أدراج الرياح.

غير أن هذه ليست إلا مرحلة كانت لها مقدماتها، وسيكون لها تداعياتها التى ستخلق مقدمات أخرى لمرحلة تليها، يسعى العالم فيها إلى إضاءة الأنوار التى تطفأ الآن فى أكثر مناطقه تنورا، وإشعال مصابيح فى المناطق التى لم تعرف النور إلا فى هوامش ضيقة، رغم مرور ما يقرب من قرنين على بداية عصر التنوير، ومثلهما على المقدمات التى قادت إليه.